|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\ponder\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\BDT-25th_anniversary_2017-Logo_411959-3_transparent.png | **المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالاتلعام 2017 (WTDC‑17)****بوينس آيرس، الأرجنتين، 20-9 أكتوبر 2017** | **C:\Users\murphy\Documents\WTDC17\bd_A_25Years_Horizontal-411959.jpg** |
|  |  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 30للوثيقة WTDC-17/21-A** |
|  | **18 سبتمبر 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| الدول العربية |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر |
|  |
|  |
| **مجال الأولوية**:- الإعلان |

الإعلان (بالصيغة التي اقترحها الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات)

MOD ARB/21A30/1

مشروع إعلان المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام (WTDC-17) 2017

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 2017)، الذي عُقد في بوينس آيرس، تحت موضوع "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (ICT④SDGs)،

إذ يعترف

 *أ )* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عامل تمكيني رئيسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن ثَم للإسراع بتنفيذ رؤية القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) فيما بعد عام 2015، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها الواردة في **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/70/1 "تحويل عالمنا: خطة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة"** في الوقت المناسب؛

*ب)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي أيضاً دوراً بالغ الأهمية في مجالات عديدة مثل الصحة والتعليم والزراعة والنقل والطاقة والإدارة والشؤون المالية والتجارة والحد من الفقر والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لا سيما في أقل البلدان نمواً (LDC) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ج)* أن النفاذ إلى البنية التحتية والخدمات والتطبيقات الحديثة والآمنة وميسورة التكلفة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً لتحسين حياة الناس مع ضمان أن تصبح التنمية المستدامة واقعاً ملموساً في العالم أجمع؛

*د )* أن انتشار المطابقة وقابلية التشغيل البيني لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع، من خلال تنفيذ برامج وسياسات وقرارات مناسبة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة في السوق والتنافسية والموثوقية، فضلاً عن تشجيع التكامل العالمي والتجارة العالمية؛

*ﻫ )* أن خدمات وتطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون سبباً في تغيير حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات ككل، لكن يمكنها أيضاً أن تزيد من التحدي المتمثل في بناء الثقة والاطمئنان والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*و )* أن تكنولوجيات النفاذ إلى النطاق العريض والخدمات القائمة على النطاق العريض وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر فرصاً جديدة للتفاعل بين الناس وتبادل موارد المعارف والخبرات في العالم وتغيير حياة الناس والإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة في العالم أجمع؛

*ز )* أنه على الرغم من كل التقدم الذي تحقق خلال السنوات الماضية، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة وتتفاقم بسبب الفوارق وأوجه عدم المساواة في النفاذ والاستعمال والمهارات بين البلدان وداخلها، وخصوصاً بين المناطق الحضرية والريفية والمناطق شحيحة الخدمات، فضلاً عن الفوارق في توافر إمكانية النفاذ إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمّل تكاليفها لا سيما فيما يتعلق بالنساء والشباب والأطفال والمسنّين والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة؛

*ح)* أن الاتحاد يلتزم بتحسين حياة الناس وجعل العالم مكاناً أفضل من خلال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻁ)* أن النفاذ الواسع الانتشار إلى خدمات وتطبيقات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحقق التحول والشمول الرقميين بشكل أفضل، مما يمكن من تحقيق منافع اجتماعية-اقتصادية جديدة للجميع،

يعلن بناءً على ذلك

1 قيام قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد، دعماً للتطور العالمي، بتكييف وتعزيز الصلات القائمة بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف ومقاصد التنمية المستدامة عن طريق المبادرات الإقليمية وخطة عمل القطاع ومساهماته في خطة الاتحاد الاستراتيجية؛

2 أن إمكانية النفاذ الشامل إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمانها ويُسر تكلفتها للجميع يسهم إسهاماً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ويدفع تنمية الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي فضلاً عن بناء مجتمع معلومات عالمي؛

3 أن الابتكار ضروري لكي تكون البنية التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها متاحة بسرعة عالية وجودة مرتفعة؛

4 أنه ينبغي، في ظل التقارب، أن يواصل واضعو السياسات والمنظمون النهوض بتوفير نفاذ واسع الانتشار وميسور التكلفة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النفاذ إلى الإنترنت، من خلال وضع سياسات تمكينية وتهيئة بيئات قانونية وتنظيمية تمكينية تتسمان بالنزاهة والشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ بعناصرهما وعدم التمييز، بما في ذلك نُـهج موحدة للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، تشجع المنافسة وتزيد فرص الاختيار أمام المستهلكين وتعزز الابتكار المستمر في مجال التكنولوجيا والخدمات وتوفر الحوافز الاستثمارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛

5 أنه يلزم زيادة مشاركة البلدان النامية[[1]](#footnote-1) في أنشطة الاتحاد المتعلقة بسد الثغرة التقييسية والفجوة الرقمية لضمان استفادتها من المنافع الاقتصادية المقترنة بالتطور التكنولوجي وإبراز متطلباتها ومصالحها في هذا المجال بصورة أفضل؛

6 أن إدارة الطيف بفعالية وكفاءة مسألة حاسمة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية والمشغلين والهيئات الإذاعية والأطراف الأخرى المعنية، نظراً إلى تزايد الطلب على الموارد النادرة من طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية؛

7 أنه ينبغي تسخير التكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل البيانات الضخمة والحوْسبة السحابية وإنترنت الأشياء لأغراض دعم الجهود الدولية الرامية إلى مواصلة تطوير مجتمع المعلومات؛

8 أنه ينبغي تعزيز الإلمام بالمعارف الرقمية والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن زيادة القدرات البشرية والمؤسسية في مجال تطوير واستعمال شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها ، لتمكين الناس من المساهمة في الأفكار والمعارف والتنمية البشرية؛

9 أن قياس مجتمع المعلومات وتوفير المؤشرات/الإحصاءات الملائمة، فضلاً عن تحليل الاتجاهات التنظيمية واتجاهات الصناعة، مسائل مهمة للدول الأعضاء والقطاع الخاص على السواء بحيث تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الفجوات التي تحتاج إلى تدخل في السياسات العامة ويتمكن القطاع الخاص من تحديد وإيجاد فرص الاستثمار؛

10 أنه ينبغي لمجتمع معلومات شامل للجميع أن يأخذ في الاعتبار احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، وكذلك الفئات الضعيفة والمهمّشة، كما ينبغي أن يوفر الفرص للنساء والفتيات ضماناً للمساواة بين الجنسين؛

11 أن بناء الثقة والاطمئنان والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض سلمية ولتحقيق التنمية، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية والخصوصية، يقتضي المزيد من التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما بين الحكومات والمنظمات ذات الصلة وشركات القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة كل بحسب دوره ومسؤولياته؛

12 تشجيع التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكذلك فيما بين البلدان النامية لسد الفجوة الرقمية لأن ذلك يمهد الطريق للتعاون التقني ونقل التكنولوجيا والمعرفة وأنشطة البحث المشتركة تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية؛

13 أنه ينبغي مواصلة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحديد وتطبيق حلول تكنولوجية وآليات تمويل مبتكرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

14 أن الابتكار ينبغي أن يُدمج في السياسات والمبادرات والبرامج الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة والنامية، تيسيراً لنقل التكنولوجيا ونقل المعارف؛

15 أنه ينبغي توطيد التعاون الدولي باستمرار فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية وسائر الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعمال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

16 أنه ينبغي لأعضاء الاتحاد وسائر الأطراف المهتمة التعاون من أجل تنفيذ الغايات والمقاصد العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في برنامج التوصيل في 2020.

وبناءً على ما تقدم، نعلن، نحن، المندوبين في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-17)، عن التزامنا بتعجيل توسع واستعمال البنى التحتية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، لبناء مجتمع المعلومات وتحقيق **أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/70/1 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"**.

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2017 (WTDC-17) يحث الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاعات الاتحاد والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه وسائر الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين على المساهمة في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس بنجاح.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)